نعم للمشاركة، ولكن هل الكبار جاهزون؟

تمكين
الأطفال والفتيان[1]

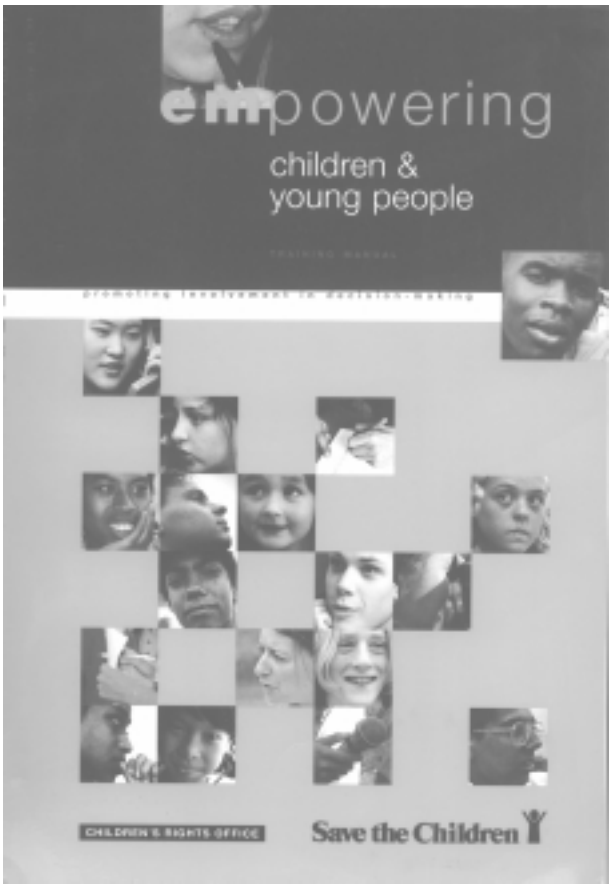

تلخص النظرة التالية محتويات دليل مهم يبني على تعريف المشاركة بأنها تعني «التمكين»، وهو يجادل بأن تحقيق التمكين في كل درجة من درجات المشاركة مرهون بشروط من جهة، وبأن السياق المحدد يتطلب اعتبار كل درجة هدفًا متكاملاً في حد ذاته.

(مقدم الى ورشة العمل على «مشاركة الأطفال»، آيانابا ـ قبرص، ١٦ ـ ٩٨/١١/٢٠)

(1) *Empowering Children & Young People - Training Manual*; Treseder, P; Save The Children, 1997. CF, 17 Grove Lane, London SE5 8RD

تصدير

ليست هذه المادة عن نظرية «التمكين» empowerment. إنه دليل لتمكين الأطفال والفتيان، بصفتنا أعضاء في مجموعة «البند رقم ١٢».

التمكين كلمة كبيرة، ولها حتمًا عدة تعريفات.

...فالتمكين يعني **العطاء والمشاركة**، والتمكين يعني **إيجاد الاحترام**، والتمكين يعني **المساواة للجميع**، والتمكين يعني **سيطرتنا على حياتنا الخاصة.**

إن «البند رقم ١٢» هي منظمة ناشئة تديرها مجموعة من الفتيان، من أجل الفتيان. وهي تحمل هذا الاسم من البند رقم ١٢ في الاتفاقية الدولية، الذي ينص على أن الطفل القادر على تكوين آرائه/ آرائها الخاصة، له حق التعبير بحرية عن هذه الآراء، في جميع الشؤون المتعلقة بالطفل، أو بعبارة أخرى موجزة: «**من حق الطفل التعبير عن رأيه، وأن يُحترم رأيه هذا في أي شأن له علاقة بالطفل**».

التحرك نحو التمكين

حين يكون عطاء الإدارة والموظفين في المستوى المطلوب، يصبح من الممكن إشراك الأطفال في أي قرار (تقريبًا) ذي تأثير عليهم. فمن تطوير السياسات العامة الى مقابلة الموظفين، الى التفتيش على دوائر الخدمات لا حاجة الى وضع حدود لإمكانيات إشراك الأطفال، ما دامت العملية تتم وفق تخطيط جيد، وبشكل مناسب للبيئة، وما دامت الموارد متوفرة. ولكن للأسف، فإن كثيرًا من محاولات إشراك الأطفال والفتيان، تنتهي بالإحباط، وذلك لسبب محدد هو عدم الأخذ بعين الاعتبار، منذ البداية، آثار التمكين. فإذا رغبت منظمة ما بتشجيع المشاركة، فعلى الزملاء أولاً الاتفاق على الأهداف، وعلى المردود المتوقع، وعلى كل واحد أن يدرك مدى مشاركة الأطفال في عملية صنع القرار. إن الفشل في إقامة هذه الأساسيات، غالبًا ما يقود الى الفشل التام للمشروع.

إن الأسئلة الواردة في التمرين الأول، تساعد المحترفين على الإحاطة بمواضيع التمكين، ويمكن استخدامها في دفع المناقشات في موضوع التمكين والمشاركة ضمن أي سياق كان. ويمكن أساسًا أن يفكر فيها منذ البداية أي فرد يريد تقديم مفهوم التمكين إلى زملائه، ولكنها تصلح أيضًا للاستخدام في دورة عصف ذهني لمجموعات من الزملاء. وإذا كان هناك نية واضحة في زيادة إشراك الأطفال في صناعة القرار، فمن المفترض على كل المحترفين أن يكونوا قد فكروا في هذه المواضيع.

من يتحكم؟

إن الترويج لإيجاد فرص مشاركة الأطفال والفتيان في القرارات التي ترسم السياسات العامة، وتقديم خدمات في إطار منظمة ما، إن لذلك أثرًا في طريقة اتخاذ القرارات وفي طبيعة هذه القرارات. فمعظم المنظمات التي تقدم خدمات للأطفال، لا تقوم عادة بإشراك المستفيدين من هذه الخدمات في القرارات المتعلقة بطريقة تقديم هذه الخدمات.

ولو تمت هذه المشاركة لطرأ تغيّر هام على ثقافة وأسلوب المنظمة صاحبة الشأن، ولكان ذلك يعني حتمًا أن أولئك المسؤولين عن صناعة القرار سيحتاجون الى التهيؤ للتنازل عن جزء من المسؤولية. هناك عدد من الأسئلة التي لا بد من توجيهها، عند التفكير في طريقة إدارة هذه العملية:

- من الذي يحدّد حاليًا المسؤولية وعلى أي مستوى؟

فلو أرادت منظمة ما أن توجد فرصًا لإشراك الأطفال، فلا بد من إلمامها أولاً بالطريقة التي يتم بها اتخاذ القرارات حاليًا، وبموقع السلطة في المنظمة، وما هي البنى الموجودة حاليًا لاتخاذ القرارات.

- ما هي القرارات التي تنوي المنظمة إشراك الأطفال بها؟

وعندما يتم تحديد ما يراد إنجازه، يزداد الوضوح بشأن المطلوب إشراكهم، وعلى أي مستوى.

- هل تريد إستشارة الأطفال حتى تكون قراراتك مبنية على مزيد من المعلومات، أم أنك تبحث عن إيجاد فرص حقيقية للأطفال لإشراكهم في صناعة القرار؟

كلا الخيارين صالح، بشرط أن تكون واضحًا وصادقًا مع الأطفال والفتيان، بشأن ما تنوي إنجازه، عندئذ يمكن اعتماد أساليب مختلفة لإشراك الأطفال. فالخيار الأخير (إشراك الأطفال في صناعة القرار) يقتضي استعدادًا لإشراك الآخرين في السلطة، ويقضي بدعم فعال من قبل أعضاء المنظمة الذين لهم علاقة بالموازنات المالية، ولهم سلطة في صياغة القرارات التي سيتم من خلالها إشراك الأطفال.

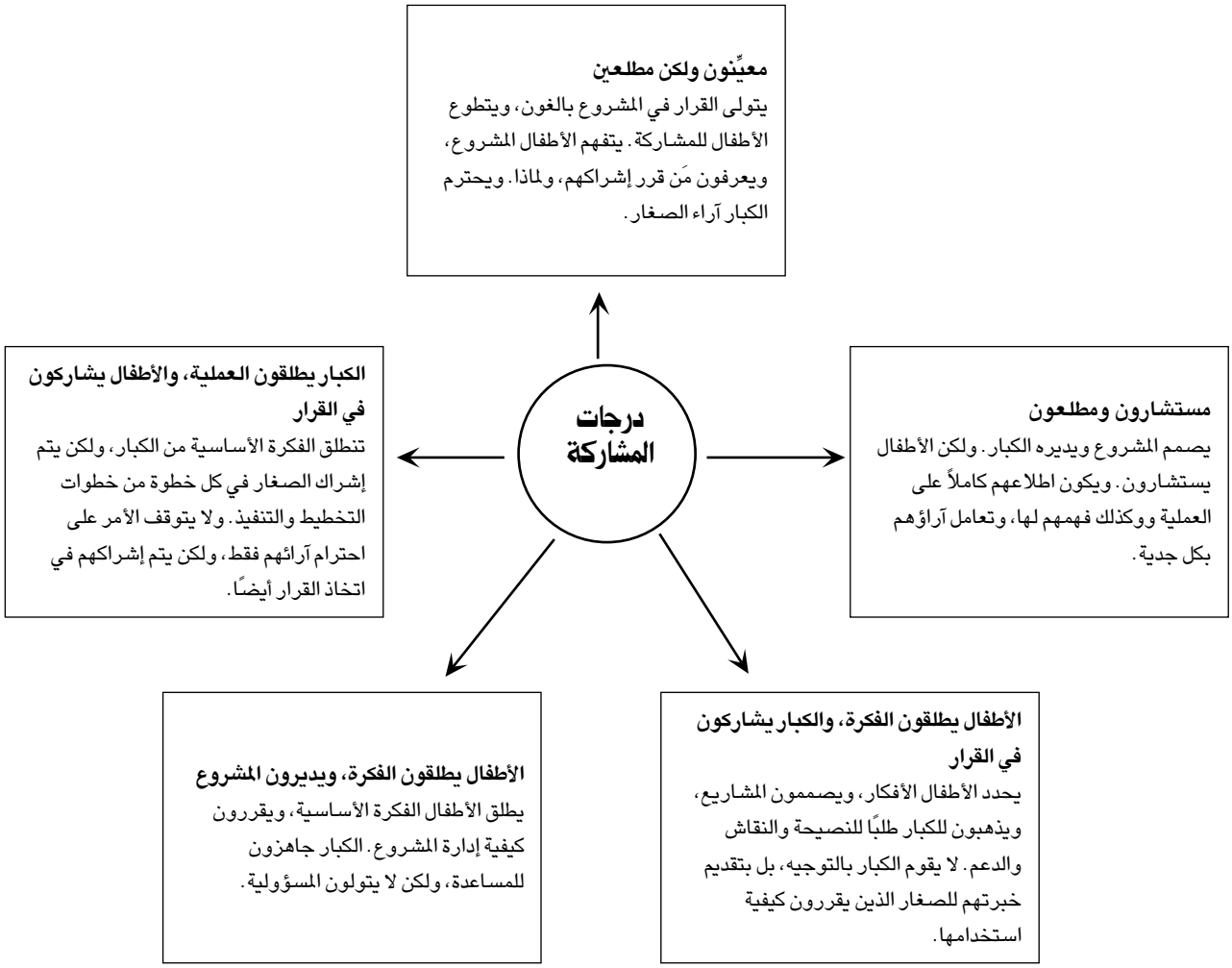

إن استشارة الأطفال، هي الخطوة الأولى التي يمكن أن تقوم بها المنظمة التشاركية، لكنها ليست هدفًا بحد ذاته، ولا هي نهاية المطاف. فالاستشارة يمكن أن تعني أشياء كثيرة ـ ابتداءً من استخراج رأي لاستخدامه فيما بعد، وحتى التشجيع على الاستقلالية وتقرير المصير. لذلك، من الأهمية بمكان أن يعمل جميع الزملاء على التوافق على تحديد درجة الاستشارة والمشاركة.

يعرض الشكل أعلاه درجات مختلفة من المشاركة، في عرض دائري، وذلك بتبني «سلم المشاركة»... الموجود في كتاب مشاركة الطفل: «من الرمزية الى المواطَنة» (هارت ١٩٩٢) (Child's Participation: From Tokenism to Citizenship). ويظهر هذا السلم المشاركة كهرمية متصاعدة، في قاعدتها «معيَّنون ولكنهم مطلعون» وفي قمتها «الأطفال يطلقون الفكرة ويديرون

المشروع».

إنها صورة مجازية ممتازة، مع أنها تحدد (بعض الشيء) الخيارات أمام الراغبين في إشراك الأطفال. ويعتبر السلم أن مشاركة الطفل في **إطلاق المشاريع وإدارتها** هي الهدف المنشود لكل من يرغبون في تمكين الأطفال والفتيان، وأن المستويات الأخرى للمشاركة، هي في أحسن الأحوال خطوات باتجاه ذلك الهدف المنشود. وفي ذلك **تجاوز لواقع أن مشاركة الطفل في التخطيط والإدارة يمكن أن تكون أحيانًا غير ملائمة، وفي هذه الحالة، لا يمكن اعتبارها هدفًا.**

لذلك من الأفضل النظر الى الدرجات الخمس للمشاركة، باعتبارها **أشكالاً مختلفة** (ولكن متساوية) للممارسة الجيدة، مع اختيار الشكل الذي يحقق الفائدة القصوى في البيئة المحددة.

شروط التمكين:

في كتابه «مشاركة الأطفال والفتيان في العمل الاجتماعي - ١٩٩٥»، يحدد دافيد هودجسون خمسة شروط لا بد من الالتزام بها، إذا أردنا لمشاركة الأطفال والفتيان تحقيق هدفها في التمكين، هذه الشروط هي:

- الوصول الى صاحب السلطة / الرأي
- الوصول الى المعلومات المناسبة
- اختيار حقيقي لخيارات متمايزة
- شخص مستقل موثوق به، يقدم الدعم، ويكون ممثِّلاً عند الحاجة
- وسيلة للاصلاح، عند المراجعة أو الشكوى.

لا يمكن إضافة هذه الشروط واعتبارها زيادة أو فائضًا، بل إنها تنطبق على درجات المشاركة الخمس الواردة في الشكل أعلاه، ولا بد من توفرها منذ اللحظة الأولى لإشراك الطفل في صناعة القرار، وفي بعض الحالات، فإن إيجاد إطار لتلبية هذه الشروط، يمكن أن يكون تحديًا بحد ذاته، ولكن لا بد للأطفال والفتيان الذين سيستفيدون من المشاركة، من شيء من التحفيز، وبعض التدريب (عند الحاجة) لتمكينهم من استخدام قدراتهم على أفضل وجه.